



التَّاصِيلُ الْمَتِينُ وَالتَّفْصِيلُ الْمُبِينُ

فِي طَهُورِيَّةِ الْكَلْبِ

شرح الحديث السادس والسابع: إن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم قال: **"إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا"**.

الراوي: أبو هريرة | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري
الصفحة أو الرقم: ١٧٢ | خلاصة حكم المحدث: [صحيح]

"طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ. أَوَّلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ".

الراوي: أبو هريرة | المحدث: مسلم | المصدر: صحيح مسلم
الصفحة أو الرقم: ٢٧٩ | خلاصة حكم المحدث: صحيح

"إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا".

الراوي: أبو هريرة | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري
الصفحة أو الرقم: ١٧٢ | خلاصة حكم المحدث: [صحيح]

الراوي: أبو هريرة | المحدث: مسلم | المصدر: صحيح مسلم
الصفحة أو الرقم: ٢٧٩ | خلاصة حكم المحدث: صحيح

﴿﴾ الشَّرْحُ ﴿﴾

المسألة الأولى: هل الغسل سبع أمر تعبدي، إم لعله شدة نجاسة الكلب؟

هذا فيه خلاف، والخلاف مبني علي نجاسة الكلب وطهارته - اختلفوا العلماء في هذا علي ثلاثة أقوال، وعبدالله رسلان بيقول: الكلب نجس بالأجماع، هذا جهل

هل هو كله نجس أم كله طاهر أم لعابه فقط نجس وجسده طاهر يقول الإمام مالك وكذا بن المنذر وكذا بن حزم: أنه كله طاهر، ليس فيه نجاسة، والغسل هذا أمر تعبدي.

قوله عليه الصلاة والسلام: (فليغسله سبعاً) هذا أمر تعبدي، كما أنك تتوضأ ثلاث مرات، هذا أمر تعبدي، فلا دخل فيه بغلظة النجاسة ولا بخفية النجاسة، هذا يقوله مالك وبن المنذر. الشافعي يقول: بأن الكلب كله نجس،

الشافعي: أن كل بول و كل روث مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم كله نجس

لذلك قال بن تيمية: وهذا كلام محدث لأن الصحابة: كانوا يفرقون بين مأكول اللحم وغير مأكول ، فروث وبول مأكول اللحم طاهر و بول و روث غير مأكول اللحم نجس يقول الشافعي: أن الكلب كله نجس

وهذا ضعيف، لأن الأصل في الأشياء الطهارة، يستصحب الأصل، والدليل هو الذي يطلب من الناقل عن الأصل، لا من المبقى عليه المذهب الثالث وهذا ما رجحه شيخ الإسلام بن تيمية: علي أن الكلب النجس فيه هو لعابه فقط،

علي أن الكلب النجس فيه هو لعابه فقط،
لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (إذا وَلَغَ فيه الكلبُ— إذا
شَرِبَ الكلبُ). وهذا سيكون بلعابه، لذلك قال فليغسله
المناقشة بين المذهب الأول مالك وابن المنذر وابن حزم مع المذهب
الثالث شيخ الإسلام:—

قال شيخ الإسلام:
أولاً: الدليل قول النبي عليه الصلاة والسلام قال: (إذا وَلَغَ فيه
الكلبُ— إذا شَرِبَ الكلبُ). وهذا سيكون بلعابه، فلما قال (فليغسله
سبعاً) دل أن لعابه نجس
ثانياً: قوله عليه الصلاة والسلام (طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ)، فقوله
عليه الصلاة والسلام (طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، إذا وَلَغَ فيه الكلبُ، أن
يغسله سبعَ مرَّاتٍ) معني ذلك قبل أن يلغ فيه الكلب كان طهور،
فبعد أن وَلَغَ فيه صار نجس، لأنه قال: (طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، إذا
وَلَغَ)، فبعد أن وَلَغَ يصير نجس.
إذن حجة شيخ الإسلام: (طَهُورُ — فليغسله)

قال ابن المنذر في الأوسط: وهذا أفضل كتاب كتب في الفقه علي
وجه الأرض، بل أفضل من كتاب ابن حزم وابن حزم الذي لا
يعجبه أحد أثني علي هذا الكتاب، يأتي بأثار الصحابة وخلاف
العلماء وهو اصلاً عالم أصولي و فرق من أنك تسمع الفقه أو
تقرأه من رجل دارس أصول بخلاف الفقه المعتاد هذا، وابن المنظر
أستاذ ورئيس أقسام في علم الأصول، والفقه لا بد أن يناط بهذا
العلم.

قال ابن حزم: من لم يقرأ الأوسط لم تشم أنفه الفقه

قال رداً علي هذا بن المنذر: فإن قالوا، قوله عليه الصلاة والسلام (فليغسله) دليل علي نجاسة، قلنا هذا ليس فيه دلالة علي أن الله عز وجل قال: **"وإن كنتم جنبا فاطهروا"**. أي اغتسلوا وليس معني ذلك الأمر فاغتسلوا، أننا كنا أنجاس قبل ذلك، فلا يلزم من الاغتسال النجاسة، إنما يلزم من النجاسة الاغتسال فلا يلزم من الاغتسال ان يكون الشيء المغتسل منه نجس، أنت تغتسل من الجنابة، هل يلزم منها انك كنت نجس، لا (المؤمن لا ينجس).

لأن الاغتسال قد يكون من شيء مثلاً قدر، أنت تريد أن تغسله لكن ليس بنجس، المني مني الرجل، إذا وجد في ملابسه يغسله، لكن لا يلزم منه أن المني نجس.

بنفس هذه الحجة رد الشافعي ورواية لأحمد علي أبي حنيفة ومالك بنجاسة المني، قالوا لأن مني النبي عليه الصلاة والسلام عائشة فركة وغسلة.

فالشافعي وأحمد قالوا: فلا يلزم من الاغتسال أن يكون الشيء المغتسل منه نجس. كذلك هنا أيضاً نفس القاعدة، لكن يلزم من النجاسة أن يغسل هذا الشيء، وكما أنه لا يلزم من الحرمة النجاسة، لكن يلزم من النجاسة الحرمة.

فكل نجس محرم وليس كل محرم نجس، **"حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ"**. فلا يلزم من الحرمة النجاسة

إذن (فليغسله) ليس دليل علي أن لعاب الكلب نجس.

و(طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، إِذَا وَلَغَ). إذن معني ذلك أن ضد الطهارة النجاسة

هذه مسألة تحتاج لوقف، لأن قولة عليه الصلاة والسلام: (طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ)، هل الطهارة هنا اللغوية أم الطهارة الشرعية؟ الطهارة لغةً: بمعنى النظافة.

الطهارة الشرعية: هي الطهارة من النجاسة، رفع الحدث وزوال الخبث.

فيقال: اين الطهارة الموجودة، فهذا إناء نظيف جداً وفيه ماء، هذا الكلب ولغ فيه، فكان قبل أن يلغ فيه.

طهور: بمعنى نظيف، لأن الطهارة أيضاً تطلق علي النظافة لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه أحمد وأبو دواد والبخاري معلقاً من حديث عائشة قالت: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ)**.

هل كان قبل ان تتسوك الفم كان نجس، مع أنه سُمي مطهرة، أي طهارة للفم، فلما قال هنا: (مَطَهْرَةٌ) حملتها علي الطهارة اللغوية، النظافة

وما حملتها علي الحقيقة الشرعية، لأن الفم كان قبل ذلك أصلاً طاهر

كذلك هذا الأناء فيه الماء، هو طاهر فحملنه علي الحقيقة اللغوية.

● لكن الأصل أن الكلام إذا تعارض بين الحقيقة اللغوية والشرعية يحمل علي الحقيقية الشرعية، لكن أين القرينة

التي أحكم عليها أنها حقيقة شرعية، أين النجاسة الموجودة أمامي؟ لذلك أقول: طهور أي نظيف، إذن نظيف أثناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات، إذن حملة هنا علي الحقيقة اللغوية ليست الشرعية، التي مكانها النجاسة، لأنك إذا حكمت عليها

وحملتها علي الحقيقة الشرعية، أين النجاسة الموجودة في الأثناء لذلك (طهورُ أثناء أحدكم، إذا ولغ فيه الكلبُ)، لذلك قال تعالى: "وإن كنتم جنبا فاطهروا". فاطهرو هنا اغتسلوا إذن الغسل هنا لا يلزم منه أن يكون قبل ذلك الأثناء نجس. و(فليغسله سبعا) هذا دليل على شدة نجاسة الكلب لكن بن حزم رد علي هذا، وبن حزم له رسالة تسمى بطهارة الكلب وهذه الرسالة نادرة جداً.

فقال رحمه الله: ولا يلزم من أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (فليغسله سبعا) شدة النجاسة، إنما هو أمر تعبدي لماذا؟

قال أولاً: أن النجاسة حكمها نجس، إذا أزيلت النجاسة ولو بمرة واحدة صار المحل الذي أزيل منه النجاسة، طاهر، فلما قال عليه الصلاة والسلام: (سبعا) عرفنا أنه أمر تعبدي ثانياً: أن النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الجماعة من حديث أم عطية قال: (تُوفيتُ إحدى بناتِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فخرج فقال: اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثرَ من ذلك إن رأيتهنَّ ذلك، بماءٍ وسدرٍ، واجعلنَّ في الآخرة

كافورًا ، أو شيئًا من كافور ، فإذا فرغتن فاذنني . قالت : فلمَّا فرغنا آذنَّا ، فألقَى إلينا حقوهُ ، فقال : أشعرنَّها إياه . وقالت : إنَّه قال : اغسلنَّها ثلاثًا ، أو خمسًا ، أو سبعاً ، أو أكثرَ من ذلك إن رأيتنَّ . قالت حفصة : قالت أمُّ عطية رضي الله عنها : وجعلنا رأسها ثلاثة قرون).

قال بن حزم: فلما أمر النبي عليه الصلاة والسلام: (اغسلنَّها ثلاثًا، أو خمسًا، أو سبعاً). ما كان الأمر للنجاسة، إنما هو أمر تعبدي وهذا هو الرد الأقوى.

● وهذا مذهب الجمهور، خلاف لأبي حنيفة قال يغسل ثلاثًا لماذا قال ابو حنيفة يغسل (ثلاثًا)، مع أن النبي عليه الصلاة والسلام قال يغسل (سبعاً)؟

لأن أبو حنيفة عنده أصل، هناك رواية لأبو هريرة رضي الله عنه موقوف علي أبو هريرة، أنه غسل من لعاب الكلب ثلاثًا، فقدم أبو حنيفة رواية أبو هريرة الثلاث علي السبع لما؟

قلنا: لأن أبي حنيفة عنده أصل، مهم أن تفهم أصول العلماء الأصل: إذا تعارضت رواية الراوي مع عمل الراوي، يقدم عمل الراوي.

أبو هريرة هو هو صاحب الحديث، إذاً ابو هريرة راوي الحديث (سبعاً)

وأبو هريرة فعله (ثلاثًا)

فقال أبو حنيفة: هو أعلم، لكن هذه القاعدة فيها تفصيل

قاعدة: الراوي أعلم بمرويه، فهم الراوي أدرى بمرويه.

فهذه القاعدة فيها تفصيل

أولاً: لنا نهيه عليه الصلاة والسلام و لنا رواية الراوي وليس لنا رأي الراوي.

هذا ليس كلامي هذا كلام ابن تيمية رحمه الله، في حديث أم عاطية كما في صحيح البخاري قالت: **(نُهينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعزَم علينا).** لم يعزم: أي لم يشتد في النهي علينا

فبعض العلماء قال: إذن اتباع الجنائز للنساء، مكروه ليس محرم لأنه لو كان محرم، لكان النبي عزم علي النهي

فكما قال شيخ الإسلام: لنا رواية الراوي وليس لنا رأي الراوي.

فقال شيخنا: إذن نهى النبي عليه الصلاة والسلام ولو بمرة واحدة

فيعمل به و صار حكم شرعي.

وقال: وليس لنا رأي الراوي

لما ليس لنا رأي الراوي؟ لأن الراوي قد تعرض عليه أموراً

لأن الراوي قد ينسي، قد يحدث الراوي بالحديث وينسي ما روي ويعمل بخلافه

لذلك في كتب المصطلح باب من حدث ثم نسي، لكن في كتب المصطلح القديمة

فهل نأخذ بحديثه أم نأخذ بما نسي؟

مثلاً: (صليتُ مع رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم ومع أبي بكرٍ ومع عمرَ فلم يجهرُوا ب ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾).

الراوي: أنس بن مالك | المحدث: الألباني | المصدر: أصل صفة الصلاة

الصفحة أو الرقم: ٢٧٩/١ | خلاصة حكم المحدث: صحيح على شرط مسلم

(أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

الراوي: أنس بن مالك | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري

الصفحة أو الرقم: ٧٤٣ | خلاصة حكم المحدث: [صحيح]

هذا أنس بن مالك، أنس بن مالك سأل عن هذا الحديث أي انه صلي خلفهم (صليتُ مع رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم ومع أبي بكرٍ ومع عمرَ فلم يجهرُوا ب ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾). وهذا عند الدارقطني.

فقال: أنا حدثت بهذا، ما حدثت بهذا

قالوا العلماء: يأخذ برواية الراوي، لأن رواية مضبوطة وهي اليقين التي حدث بها وإما نسيانه فوارد عليه عارض.

وابن عباس يقول: سمي الانسان بالإنسان لأنه كثير النسيان

أذن أبو هريرة لما فعل ثلاثاً وراوي سبعا، فيأخذ بما روي

ثانياً: إذا خالف الراوي مرويه، فيأخذ بالرواية ويترك مخالفة.

لأن مخالفة تأول لها أي شيء، أما رواية صريحة واضحة

إن قال قائل: وعمل الصحابي ليس حجة
يقال: عمل الصحابي، فعل الصحابي، قول الصحابي حجة
بشروطه وهذا كلام شيخ الإسلام رحمه الله

الشرط الأول: - إلا يخالف نص، وهنا مخالفة نص

الشرط الثاني: - إلا يعلم له مخالف من الصحابة

فإذا علم له مخالف ينظر إلي أقرب قوالهم الي الدليل

وإذا خالف الراوي نص النبي عليه الصلاة والسلام، فالأصل هو
الوحي فيقدم، وأما الصحابي قد يخالف من غير لا يدري وهذا
وارد كثير جداً.

وهنا مسألة مهمة جداً و عويصة جداً:

إلا وهي: واين فهم الصحابة؟

وهذه المسألة ذكرها السمعاني في كتابه قواطع الأدلة، وهذا
الكتاب في أصول الفقه، والسمعاني أمام من أئمة أهل السنة، وهذا
الكتاب أحرص عليه جداً، إذا وجدت كتاب في علم الأصول لهل
السنة عض عليه بالنواجذ.

الأمام السمعاني تكلم في هذه المسألة ورد علي أصل أبي حنيفة
في مسألة: - إذا عارض الراوي المروي، يقدم فعل الراوي ويأخر
الرواية

رد علي هذا الأصل ثم تكلم في المسألة التي نحن فيها

أولاً: إذا قلنا كتاب وسنة بفهم السلف الصالح (الصحابة) فهم
الصحابة هو الذي، إذا أجمعوا علي فهم هو الذي يخصص العموم

ويقيد المطلق ولا أتكلم عن خلاف الصحابة
ذكر الصنعاني في قواطع الأدلة: أن النبي عليه الصلاة والسلام
قال: (البَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ
صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَّبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ
بَيْعِهِمَا).

الراوي: عبدالله بن عمر | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري

الصفحة أو الرقم: ٢١٠٩ | خلاصة حكم المحدث: [صحيح]

هل التفرق بالكلام ام التفرق بالأبدان؟

مثلاً: أنا أريد أن أشتري منك سيارة، فذهبت إليك أشتري منك
السيارة، فقلت لك السيارة كم سعرها؟ فقالت لي سعرها مائة ألف
جنيه، فأعطني لك المال، البائع أخذ المال والمشتري امتلك السيارة،
فهذا البائع والمشتري لم يتفرقا بالأبدان لمدة طويلة من الوقت
فبعد ذلك أعطي المشتري السيارة للبائع وقال له أعطيني المال
فإننا أريداه في أمر هام قد نسية فهل يصح أن يرجع في البيع أم لا؟
أختلف العلماء علي قولين، خلفهم مبني علي ماذا؟
هل البيع تم بالقول أم بمفارقة الأبدان

مالك وأبو حنيفة يقولان: أن البيع يتم بالكلام
فهذا لا يجب عليه البائع أن يرجع المال للمشتري علي هذا القول
وأقول لا يجب ، لكنه يجوز أن ترد له المال هذا منك أنت، في
مسألة تسمي بالإقالة، ام أنه يجب، لا يجب قد تم البيع.
ودليلهم (ما لم يتفرقا) أن الفرقه بالكلام

الشافعي وأحمد وابن حزم والجمهور: عندهم التفرق بالأبدان،
فعلي هذه الصورة، فهذا يجب عليه أي البائع أن يرد للمشتري
المال علي هذا القول.

وهذا عليه أجماع الصحابة

إذن الخلاف في كلمة (ما لم يتفرقاً) فما المقصود منها؟

هل المقصود الفرقه بالأبدان أم الفرقه بالكلام

فابن حجر رحمه الله: نقل أجماع الصحابة، إنهم قيدوا الفرقه
بالأبدان

إذن عمل الصحابة علي أن الفرقة كلمة مجملة لكن بينها

وقيدوها بالأبدان، إذن هنا يلزمك فهم الصحابة.

● إذا كانت الكلمة مطلقة مجملة لا أعرف المراد منها، أجمع

الصحابة علي هذا الشيء، هذا هو المراد، لذلك بن عمر في

صحيح مسلم كان إذا باع شيء، كان يفترق ببدنه ثم يرجع

للبائع إليه مرة أخرى.

قال ابن حجر: و الفرقة عندهم بالأبدان، وهذا قول ابن عمر

وابن مسعود وابو هريرة وحذيفة ولا يعلم لهم مخالف من

الصحابة

قال ابن حزم: وهذا قول التابعين أجمعين، إلا خلاف شاذ عند

أبرهيم النخعي ولا يثبت عن أبرهيم النخعي إذن هذا أجماع

الصحابة وهذا أجماع التابعيين، إذن لا يصح أن يحدث خلاف

بعدهم.

إذن فهم الصحابة علي (ما لم يتفرّقاً) قيد بالأبدان، إذن يلزم هنا فهم الصحابة رضوان الله عليهم

إذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: (صلاة الجماعة خير من صلاة الفرد).

صلاة الجماعة النافلة أم الفريضة، لا الفريضة، لما التخصيص الفريضة، فكلام النبي صل الله وعليه وسلم عام ولم يفرق، فريضة أم نافلة

لكن ما الذي جعلك تقول أن الصلاة الجماعة تكون في الفرائض ولا تكون في النوافل والصلاة النوافل في جماعة بدعة، عمل الصحابة لأن الصحابة ما فعلوا ذلك تركوا، بل هناك أنكار من بن عمر رضي الله عنه في صحيح مسلم، وابن عمر كان شديد علي البدعة وأهلها

لما سئل عن صلاة الضحى جماعة قال: (بدعة) هذا عموم لكن الصحابة تركوا، فترك هنا يكون سنة، فهذا هو فهم الصحابة.

إذا فهمت هذا الكلام جيداً، تصاب بالأمراض عندما تسمع من بعض الناس

يقولون: أن الشيخ فلان و الشيخ فلان والشيخ فلان عملوا أشياء وهذا العمل نحن ملزمين به، لأننا مقيدون بالقرآن والسنة وعمل السلف الصالح، وهذا يكون أجماع، وهذا فهم السلف

- تعلم لو أنا بولي أمر، لكنت طبقت عليه قوله عليه الصلاة والسلام: (أقل التعزير عشر جلدات) فهذا الكلام كلام رجل أحمق، فهذا يأتي عليك بالمرض، نسأل الله السلامة والعافية

• في بعض الأحيان قد يلجم اللسان عن الكلام من العي.

أنت علمت ما معني بفهم السلف الصالح، إذن أبو هريرة هنا فعل ثلاثاً، هل تقول هذا فعل السلف الصالح؟ لا لأنه خالف النص

والشيخ الألباني رحمه الله، يأخذ بقاعدة الأحناف القاعدة: إذا تعارضت رواية الراوي مع عمل الراوي، يقدم عمل الراوي

لكن لسنا نحن من نتكلم في الأمام الألباني - رحمه الله -
لكن نحن نتكلم بعلم، بنقل كلام السلف، كلام العلماء في هذه المسألة

لذلك الشيخ الألباني يقول بالأخذ من اللحية، لأن ابن عمر أخذ من لحية، مع أنه هو الذي راوي حديث (أعفوا اللحي). فقال: لما تعارض رأيه مع رواية، قدم رأيه علي رواية، لأن هذا فهم السلف الصالح هنا، لكن هذا خطأ غير صحيح

مع أن الشيخ الألباني أمام كبير مبجل عالم يعظم في فنه وفي أمره وفي دينه، لكن في هذه المسألة لا يأخذ بكلامه

لذلك الجمهور لم يوافقوا علي قاعدة الأحناف مع أن الأمام الشافعي ومالك وهم من السلف، ما جعلوا قاعدة

الأحناف

أنها تعد من فهم السلف الصالح للنصوص

وجمهور الشافعية يردون علي هذه القاعدة، وراجع كلام الامام ابن حزم في الأحكام، نقد الأحناف أنفسهم، وأتي لهم بمسائل يتناقضون فيها، يأخذون الرواية ويعرضون عن رأي الراوي، أعلم الناس بمذهب الأحناف ابن حزم

لذلك لما اخذ ابن عمر من لحية هنا، مع أن الرواية (أعفوا اللحي)(أتركوا اللحي)(أرخوا اللحي) هذه روايات ابن عمر رضي الله عنه ، فيقدم هنا الرواية علي الرأي

● لكن لو كانت كلمة (أعفوا اللحي) هذه الكلمة مجملة، لا أدري فيها الإطالة أم القصر، ثم الصحابة وعمل السلف اتفقوا علي أنها يأخذ منها يأخذ منها أم تترك، فعمل الصحابة علي أن يأخذ منها هنا يقال فهم الصحابة وعمل السلف الصالح

أما إذا جاءت الرواية نص صريح قاطع واضح الدلالة فيقدم النص فيسمي نص قاطع الدلالة، ليس مطلق ليس مجمل ليس مطلق ليس عام ليست لفظة مشتركة، حتي يعلم المقصود منها ، فالصحابه يبينوا ما المراد منها. لذلك بنقول: أن الصحابة ما سألوا عن الكيف والتمثيل والتعطيل في مسائل الصفات، إذن لا نسأل

لكن لما ابن عمر و ابن مسعود وحذيفة قيدوا (ما لا يتفرقا) بالأبدان، لزمنا هنا عمل الصحابة وفهم السلف لماذا؟ لما كانت الكلمة مجملة، بالأبدان أم بالأقوال.

وهناك دليل آخر علي أن الكلب ليس بنجس
فإن الله عز وجل قد أباح لعباده صيد الكلب المعلم في كتابه الكريم،
فقال تعالى: **"يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا
عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا
أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ
الْحِسَابِ".** ﴿المائدة: ٤﴾، وذلك تخفيفاً على العباد، ورحمة بهم،
فإن المشقة تجلب التيسير لأنه كان يشق علي الناس الصيد في
الجبال مثلاً، فيسر الله لهم ورخص لهم أن يصيد بجارحة، وهذا
من توسعة الله عز وجل على عباده في أسباب الرزق.

و دلت السنة كذلك على إباحته

**" فقال: أرسل الكلب المعلم فيأخذ، فقال: إذا أرسلت الكلب المعلم،
وذكرت اسم الله عليه فأخذ فكل قلت؛ وإن قتل؟ قال: وإن قتل
قلت؛ أرمي بالمعروض قال: إذا أصاب بحدو فكل، وإذا أصاب
بعرضه، فلا تأكل".**

الراوي: عدي بن حاتم الطائي | المحدث: الألباني | المصدر: صحيح النسائي

الصفحة أو الرقم: ٤٢٧٦ | خلاصة حكم المحدث: صحيح

قال شيخنا: ومعني ذلك انه سيمسك الفريسة بضمه

فهذه حجة الأمام مالك

إذن قلنا أن العلة ولوغ الكلب، والأثناء تخصيص بذكر فهو فرد من
أفراد العام، حتي أن ولغ الكلب في الثياب يغسل الثياب سبع مرات
أولاهن بالتراب أو أوسطهن بالتراب أو آخرهن بالتراب.

و الراجح الذي أقول به أن الكلب ليس بنجس وليس فيه دليل علي نجاسة، ولا يلزم من أنه ظاهرة أن أقتنيه.

أنظر لقوله عليه الصلاة والسلام (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَافِعًا صَوْتَهُ، يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ فَكَانَتْ الْكِلَابُ تُقْتَلُ إِنَّمَا كَلْبٌ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا - لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ، وَلَا مَاشِيَةٍ، وَلَا أَرْضٍ - فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ فِي كُلِّ يَوْمٍ).

الراوي: ابن عمر | المحدث: العيني | المصدر: نخب الافكار
الصفحة أو الرقم: ٩٠/١٢ | خلاصة حكم المحدث: طريقه صحيح

(مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ، كُلَّ يَوْمٍ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: وَلَا أَرْضٍ).

الراوي: أبو هريرة | المحدث: مسلم | المصدر: صحيح مسلم
الصفحة أو الرقم: ١٥٧٥ | خلاصة حكم المحدث: صحيح

فإنه يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ: القِرَاط كمثل جبل أحد، فهذه مصيبة بمعنى الكلمة

- إما إذا كنت محتاج لهذا الكلب، لحراسة بيت أو مصنع، فيجوز شراء الكلب إضرار، ويكون الأثم علي البائع

و إلا الأصل لا يجوز شرائه ولا بيعه لقوله عليه الصلاة والسلام:

"ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ. وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ. وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ".

الراوي : رافع بن خديج | المحدث : مسلم | المصدر : صحيح مسلم

الصفحة أو الرقم: ١٥٦٨ | خلاصة حكم المحدث: صحيح

وأيضاً **"نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْهَرَّةِ".**

الراوي : جابر بن عبد الله | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح أبي داود

الصفحة أو الرقم: ٣٤٨٠ | خلاصة حكم المحدث: صحيح

وهذا هو التأصيل والتفصيل في مسألة نجاسة أو طهارة الكلب

أنتهي

من شرح عمدة الأحكام لعبد العني المقدسي

-رحمه الله-

تفريع / محمود السلفي المصري . عامله الله بالفضل.